

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

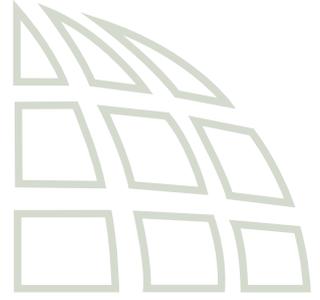


الثلاثاء 21 يناير 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7175



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 إدانة مطلقة للإرهاب

الإمارات اليوم

03 «الوكالات التجارية» تعزيزاً للتنافسية الأعمال

تقارير وتحليلات

04 آفاق الأزمة الليبية بعد مؤتمر برلين

05 الجنيه المصري ينهض في مواجهة الدولار الأمريكي

06 هل يشعل ترامب فتيل نزاعه التجاري مع أوروبا بعد أن أخمدته مع الصين؟

شؤون اقتصادية

07 الإمارات الأولى شرقاً في مؤشر الثقة العالمي

من إصدارات المركز

08 الخدمة الوطنية وانعكاساتها الاجتماعية على الشباب الإماراتي.. «دراسة ميدانية

على عينة من منتسبي الخدمة الوطنية»

إنفوجراف

09 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2019



إدانة مطلقة للإرهاب

يعد الإرهاب آفة العصر، وقد بات يهدد كل دول العالم بلا استثناء، فليست هناك دولة في مأمن من خطره، ما يفرض ضرورة أن تكون هناك جهود دولية موحدة لمواجهة هذا الخطر المشترك الذي يسبب خسائر فادحة للاقتصاد الدولي، فضلاً عما يسببه من اضطراب وعدم استقرار على الساحة الدولية، وما يمثله من تحدٍّ كبير للأمن الداخلي في العديد من الدول، وما يترتب عليه من خسائر في الأرواح، حيث يسقط المزيد من الأبرياء بشكل يكاد يكون يومياً في مناطق مختلفة من العالم.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول صاحبة الموقف الثابت والمبدئي ضد الإرهاب والتطرف، ودون أدنى تحفظ، ولا تفوّت فرصة لتأكيد رفضها المطلق لكل الأعمال الإرهابية، ومن هذا المنطلق، أدانت بشدة التفجير الذي وقع مؤخراً في منطقة أفجوي بالصومال من خلال سيارة مفخخة، وأدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى الأبرياء. وأكدت وزارة الخارجية والتعاون الدولي -في بيان لها- أن دولة الإمارات تعرب عن استنكارها الشديد لهذه الأعمال الإجرامية، ورفضها الدائم لجميع أشكال العنف الذي يستهدف زعزعة الأمن والاستقرار ويتنافى مع القيم والمبادئ الدينية والإنسانية.

وإذ تدين دولة الإمارات العربية المتحدة الإرهاب إدانة مطلقة وقاطعة، فهي تؤكد أن كل الأديان بريئة تماماً من الإرهاب، حتى وإن رفع الإرهابيون لافتات دينية، وهي تؤكد مراراً وتكراراً أن الإرهاب الذي يتستر بالدين، إنما ينطلق من مفاهيم خاطئة لنصوص الأديان، التي تؤكد جميعها التسامح والتعايش ونبذ الفرقة وإدانة كل أشكال العنف، كما تؤكد دولة الإمارات أن ثمة أسباباً وبواعث اقتصادية واجتماعية لكثير من الأفعال الإرهابية، ناجمة عن تفشي مظاهر الجوع والفقر، ومن ثم تقوم الدولة بدور كبير في مساعدة الدول والمناطق الفقيرة في أنحاء مختلفة من العالم، لنزع الأسباب التي قد تؤدي إلى خلق بيئة مواتية لتفريخ الإرهابيين.

وفي ظل سعي دولة الإمارات المتواصل لحشد الجهود الدولية لمواجهة خطر الإرهاب المشترك على الصعيد العالمي، لا تتردد أبداً بالمشاركة في كل المؤتمرات والمنتديات الدولية الهادفة إلى تنسيق الجهود الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتعطي الدولة أهمية خاصة لتجفيف منابع تمويل الإرهابيين، أياً كان مصدرها، ومن هذا المنطلق، شاركت في نوفمبر الماضي، في المؤتمر الوزاري لمكافحة تمويل الإرهاب الذي عقد تحت شعار «لا أموال للإرهاب» واستضافته مدينة ملبورن الأسترالية بمشاركة أكثر من 60 دولة ومنظمة دولية وإقليمية، وحضور 20 وزيراً من مختلف دول العالم. وقد جاءت هذه المشاركة، انطلاقاً من التزام دولة الإمارات بتعزيز الجهود مع الشركاء الدوليين لمكافحة دعم الأنشطة الإرهابية.

وبالتزامن مع العمل مع دول العالم المختلفة لمكافحة الإرهاب، تبذل دولة الإمارات جهوداً دؤوبة على الصعيد الداخلي، ومنها تعزيز إطارها القانوني لمكافحة تمويل الإرهاب بطرق مختلفة، ويعتبر المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، من أهم الركائز الأساسية في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويسهم في رفع فاعلية الإطار القانوني والمؤسسي وتحقيق النتائج المرجوة.

تدرك دولة الإمارات عن يقين راسخ أن الإرهاب خطر كبير، تتطلب مواجهته وجود تعاون دولي متكامل من خلال استراتيجية شاملة، كفيلة بالتصدي الفاعل لهذا الخطر، وهي تبذل جهوداً متواصلة في هذا السياق، الأمر الذي جعل منها في مقدمة الدول الأكثر فاعلية في مواجهة خطره، وهي لا تتردد في إدانة كل صوره وأشكاله إدانة مطلقة.

«الوكالات التجارية» تعزيزاً لتنافسية الأعمال

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً فاعلة ومؤثرة في تحفيز بيئة الأعمال وتعزيز جاذبيتها، سواء كان الراغبون في إنشاء أعمالهم من داخل الدولة أو خارجها، وذلك نتيجة اعتمادها العديد من الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات التي تستند إلى قواعد من المرونة والتماسك والكفاءة، وإيجاد بيئة تشريعية وبنية تحتية مكنت أصحاب المال والأعمال من تأسيس مشروعاتهم بطمأنينة واستقرار. ويأتي اعتماد مجلس الوزراء مؤخراً مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الوكالات التجارية في الدولة، ليمثل خطوة نوعية في إصدار قانون معدل يحدّث الأحكام الناظمة للوكالات التجارية ويعزز دورها في دعم ونمو وتطوير الاقتصاد الوطني بشكل مستدام.

اعتماد مشروع قانون اتحادي بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الوكالات التجارية، يُنظر إليه بوصفه أحد أهم التشريعات المتقدمة التي تلقي بآثارها الإيجابية على تنافسية الأعمال، وخاصة أنه يستهدف قطاع الأعمال والشركات المساهمة العامة، والمواطنين والمستثمرين الأجانب؛ حيث ستؤدي هذه الشمولية إلى تعزيز البيئة التنافسية لاقتصاد دولة الإمارات وزيادة استقطاب الاستثمارات، وتوفير مستويات عالية ونوعية من الخدمات، وتحقيق استمرارية الشركات العائلية نتيجة لإفساح المجال أمامها للتحويل إلى شركات مساهمة عامة، وترسيخ قواعد حوكمتها وحمايتها من التعثر، إضافة إلى أن مشروع القانون سيعزز متانة السوق المالي في الدولة، من خلال تحول الشركات وإدراجها فيه، كما سيشجع المواطنين على ممارسة الأعمال والاستثمار في الشركات المساهمة العامة التي لديها وكالات تجارية. إن التطور الذي حققته دولة الإمارات، خلال عقد من الزمن، في إيجاد بيئة أعمال حديثة وجاذبة لرؤوس الأموال العالمية، كان بفضل النهج الذي تم اعتماده؛ حيث تم إقرار مجموعة من المزايا والحوافز التي سهّلت إجراءات تأسيس الأعمال والإقامة، واعتماد أنظمة ضريبية منافسة، وإنشاء وتطوير خدمات حكومية نوعية، واعتماد سياسات تقوم على التوسع في أنشطة القطاعات غير النفطية؛ كالإنشاءات والسياحة والنقل والتجزئة، والعمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الإنفاق الحكومي، وتقديم التسهيلات اللازمة مالياً ولوجيستياً، للراغبين في تأسيس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة، من مواطني الدولة، على الصعيدين الاتحادي والمحلي.

لقد أسهمت كل تلك المزايا في حصول دولة الإمارات على مراتب متقدمة عدة في مؤشرات التنافسية العالمية، وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الأعمال؛ حيث أكد تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020، الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر 2019، حصول الدولة، للعام السابع على التوالي، على المركز الأول عربياً والـ 16 عالمياً، في جذب المبتكرين ورواد الأعمال والمستثمرين؛ لتكون بذلك ضمن أفضل 20 اقتصاداً عالمياً. كما نالت في التقرير نفسه المركز الأول عالمياً في سهولة توصيل الكهرباء، والثالث عالمياً في سهولة استخراج تراخيص البناء، والتاسع عالمياً في إنفاذ العقود، والعاشر عالمياً في محور سهولة تسجيل الممتلكات.

إن التعديلات الواردة في بعض أحكام قانون تنظيم الوكالات التجارية، وغيرها من التشريعات الاقتصادية المحفزة، جاءت في إطار مواكبة دولة الإمارات للتطورات الاقتصادية الجارية في الإقليم والعالم، وتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة من خلال تأمين الاحتياجات التنموية والاستثمارية وفق أفضل الممارسات العالمية، التي تحقق الرفاه والاستقرار للفرد والمجتمع، وتعزز قطاع الأعمال بشفافية وسلامة وتوازن وسهولة ومرونة وانفتاح، يدعم ذلك كله ما يتوافر في الدولة من مقومات؛ كموقعها الاستراتيجي، ونجاحها في تأسيس بنية تحتية متقدمة ومرافق متنوعة، إلى جانب ما تتمتع به من استقرار سياسي واجتماعي، ونظام مصرفي قوي وغير ذلك من مقومات.

آفاق الأزمة الليبية بعد مؤتمر برلين

يمكن اعتبار مخرجات مؤتمر برلين بشأن الأزمة الليبية خطوة في سبيل التسوية السياسية لهذه الأزمة، ولكن المهم الآن، هو كيفية توظيف هذه المخرجات لصالح إحداث توافق بين الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية، يكون الأساس للتسوية المنشودة.



طموحات الشعب الليبي الذي يأمل في بناء ليبيا جديدة بعد زوال نظام معمر القذافي.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيان الختامي أعلن دعم الدول المشاركة في المؤتمر تأسيس حكومة موحدة وشاملة وفعالة في ليبيا تحظى بمصادقة مجلس النواب. ودعا البيان جميع الأطراف الليبية إلى إنهاء المرحلة الانتقالية بانتخابات حرة وشاملة وعادلة. ودعا البيان الأطراف الليبية وداعميهم لإنهاء الأنشطة العسكرية مع بدء وقف إطلاق النار وإنشاء لجنة مراقبة دولية تحت رعاية الأمم المتحدة لمواصلة التنسيق بين الأطراف كافة.

وعلى الرغم من أن طرفي الصراع، وهما فايز السراج، رئيس حكومة الوفاق، والمشير خليفة حفتر قائد «الجيش الوطني الليبي»، لم يكونا جزءاً من المؤتمر، إلا أنهما كانا موجودين في برلين وتم إخطارهما، كل على حدة، بسير المحادثات. وقبل انطلاق أعمال المؤتمر، عقدت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل ووزير الخارجية الألماني هايكو ماس، اجتماعين منفصلين مع السراج.

إن مؤتمر برلين يمثل فرصة مهمة يجب استغلالها من قبل طرفي الصراع في الساحة الليبية، ولكن المهم بطبيعة الحال الآن، هو أن يتواصل هذا الزخم الدولي الخاص بضرورة التسوية السياسية للأزمة الليبية، وهذا يفرض على القوى الدولية التي شاركت في المؤتمر أن تتابع ترجمة ما تم التوصل إليه من توصيات في البيان الختامي على أرض الواقع. وإذا ما تم ذلك، فإنه يمكن القول ببدء مرحلة جديدة لتسوية الأزمة الليبية.

يعد مؤتمر برلين الذي عقد، أول أمس الأحد، حول الأزمة الليبية، حدثاً مهماً في تطور مسار هذه الأزمة ومحاولة تسويتها، حيث كان المؤتمر، الذي حظي بمشاركة واسعة من قبل عدد من ممثلي الدول الإقليمية والدولية، وبمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو جوتيريش، والمبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا، غسان سلامة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، ورئيس الاتحاد الإفريقي، موسى فكي محمد، وممثلين عن المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، فرصة مهمة للحوار والتواصل المباشر بين عدة قوى دولية وإقليمية فاعلة معنية بالأزمة الليبية. وقد توصل المؤتمر إلى مخرجات مهمة يمكن أن توفر أساساً للتسوية السياسية المنشودة.

فقد اتفق المشاركون في المؤتمر على الالتزام بتسريح ونزع سلاح الميليشيات وتنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بحظر إرسال الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة عام 2011، ووقف أي تدخل خارجي في هذا النزاع. واتفق المشاركون في البيان الختامي الذي وقعت عليه 16 دولة ومنظمة على بذل جهود دولية لتعزيز مراقبة حظر تصدير السلاح. وطالب البيان بفرض عقوبات على الجهة التي تخرق الهدنة. ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية من جوانب متعددة أهمها، أن هناك أطرافاً كثيرة خرقت هذا الحظر، وقامت بدعم أحد الأطراف في مواجهة الأطراف الأخرى، وقد أدى ذلك إلى مزيد من تفاقم الأزمة، ومنها أيضاً سعي تركيا لخلق وجود عسكري لها في ليبيا، بناء على اتفاق تم توقيعه مع حكومة فايز السراج، ما سيؤدي إلى مزيد من تعقيد الأمور.

وثمة قضية أخرى مهمة للغاية شدد عليها المشاركون في المؤتمر، حيث أكدوا أنه لا «حل عسكرياً» للنزاع في ليبيا، وهذه قضية شديدة الأهمية، حيث إن ليبيا تشهد، ومنذ إطاحة نظام معمر القذافي، صراعاً مريباً لم يفض بالفعل إلى حل للأزمة، بل فاقم معاناة الشعب الليبي الذي يطمح إلى الاستقرار والعيش بأمان، ولعل هذه الحقيقة المرة تدفع أطراف الصراع إلى استغلال مخرجات مؤتمر برلين للشروع في تسوية سياسية تعيد الاستقرار المفقود في ليبيا، وتبلي

الجنيه المصري ينهض في مواجهة الدولار الأمريكي

تقول قناة «دويتش فيله» التلفزيونية الألمانية في تحليل نشر على موقعها الإلكتروني، إنه بعد تعويم الجنيه المصري قبل ثلاث سنوات توقع الكثير من الخبراء انهياره أمام العملة الأمريكية، غير أن العملة المصرية تتحدى الدولار وتنهض مجدداً لأسباب متعددة، ما هي أبرزها وما تبعات تحسن سعر الجنيه على الحياة اليومية؟



ومما لا شك فيه أن استثمارات أجنبية مهمة تدفقت إلى البورصة المصرية وشركات الطاقة مؤخراً في ضوء تراجع معدلات التضخم وارتفاع معدلات الفائدة والآفاق الواعدة لاستخراج المزيد من احتياطات الغاز. ومع ارتفاع معدلات النمو إلى أكثر من 5% خلال العامين الماضيين وفرص تحقيقها مزيداً من الارتفاع هذه السنة، تتعزز ثقة رجال الأعمال والشركات بالاستثمار في السوق المصرية، ولاسيما أن الفوائد والعائدات أعلى من مثيلتها في أسواق ناشئة أخرى كالسوق التركية أو الأرجنتينية.

لماذا لم تنخفض أسعار السلع؟

تظهر خبرات جميع الدول أن الأسعار في حالة تحسن سعر صرف العملة، إما أن تستقر أو يتراجع بعضها بشكل طفيف وبطيء للغاية بشكل لا يكاد يلمسه المستهلك. وبالنسبة إلى مصر، فإن الذين يتحكمون في عرض السلع من التجار والجهات الحكومية يستطيعون فرض الأسعار بشكل إداري بسبب غياب شروط المنافسة القائمة على تكافؤ الفرص في الإنتاج والعرض. والحاصل أن تخفيض الأسعار بشكل يتناسب وتحسن سعر العملة مرتبط بمدى كسر كل أشكال الاحتكار من قبل فئات قليلة العدد من التجار وممثلي قطاع الدولة لإنتاج وتسويق السلع. وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في عملية الإنتاج السلعي والخدمي بشكل لا يقتصر على العاصمة المصرية ومحيطها، فالعنصر الحاسم في الأمر يكمن في النجاح على صعيد إقامة آلاف، لا بل عشرات آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنمي الموارد المحلية وتوفر المنتج المحلي المنافس بأنواع متعددة وأسعار منافسة في الريف والمدينة.

على عكس جميع العملات العربية تستعرض العملة المصرية ثباتها وعضلاتها أمام الدولار الأمريكي بشكل غير متوقع، يأتي ذلك في وقت اعتقد فيه خبراء قلائل أن الجنيه المصري سيتمكن مجدداً من تعزيز موقعه أمام الدولار الأمريكي بعد الانهيار الذي شهده إثر تعويمه في نوفمبر 2016. فبعد التعويم ببضعة أسابيع تراجع الجنيه المصري أمام العملة الأمريكية بشكل مخيف وخسر 100% من قيمته في غضون أقل من شهرين. يومها وصل سعر الدولار إلى نحو 20 جنيهاً في غضون أقل من شهرين مقابل أقل من 9 جنيهات قبل التعويم.

بيد أن الجنيه لم يتمكن من الوقوف على قدميه مجدداً خلال السنوات الثلاث الماضية وحسب، بل ارتفع أيضاً أمام الدولار الأمريكي بشكل تدريجي ليتراجع سعر الدولار إلى ما دون 16 جنيهاً أواسط الشهر الجاري. ويتوقع خبراء أن يعزز الجنيه موقعه أكثر فأكثر خلال العام الجاري في ضوء توقعات نمو الاقتصاد المصري بنسبة تصل إلى نحو 6% لتكون الأعلى في منطقة الشرق الأوسط.

كيف نهض الجنيه المصري؟

يستعرض الخبراء أسباب متعددة عندما يتعلق الأمر بالحديث عن سر عودة العملة المصرية إلى استعراض عضلاتها أمام نظيرتها الأمريكية. ومن أبرز الأسباب التي يتم التركيز عليها، قرض صندوق النقد الدولي لمصر بقيمة 12 مليار دولار، وارتفاع عائدات السياحة وقناة السويس، وتحويلات المصريين في الخارج، والدعم المالي السعودي والإماراتي لمصر. غير أن هذه الأسباب ما كانت ستساعد على تعزيز قوة الجنيه لولا إصلاحات اقتصادية جريئة في عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي. ومن تبعات هذه الإصلاحات تقليص دعم الوقود والمياه والكهرباء والمواصلات والخدمات الأخرى. كما توجهت الحكومة مؤخراً إلى تقليص فاتورة المستورد من السلع الكمالية مقابل زيادة الصادرات المصرية بقيمة وصلت إلى نحو 7 مليارات دولار بين عامي 2016 و2018. وانخفضت قيمة الواردات بدورها لتصل خلال العام الماضي إلى أكثر من 5.5 مليار دولار.

هل يشعل ترامب فتيل نزاعه التجاري مع أوروبا بعد أن أخمده مع الصين؟

منذ أن وصل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة، وتبنى شعار «أمريكا أولاً»، الذي يدخل في صميمه تعزيز اقتصاد بلاده بعيداً عن مصالحها المشتركة مع الاقتصادات الكبرى؛ بدأت العلاقات التجارية والاستثمارية بينه وبين دول عدة تشهد نزاعات كبرى.



الأوروبيين، بعد أن تحللت نزاعاتها قليلاً مع الصين، قالت صحيفة الـ «واشنطن بوست» مؤخراً، إن إدارة ترامب هددت بفرض رسوم جمركية على واردات السيارات الأوروبية إذا لم تتهم بريطانيا وفرنسا وألمانيا إيران بخرق الاتفاق النووي، الأمر الذي حدا بهذه الدول إلى إعلان تفعيل آلية فض النزاع بموجب الاتفاق النووي، وهو ما يرقى إلى حد اتهام طهران رسمياً بخرق بنود الاتفاق، ما يعني أنها لن تلجأ إلى سياسة الحد الأقصى من التصعيد مع الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلاً، وذلك على الرغم من تأكيد الدول الثلاث أنها فعلت آلية فض النزاع في ضوء انتهاكات طهران المستمرة للاتفاق.

لقد أدركت أوروبا الآن أنها بغنى عن تطوير صراعاتها التجارية مع الولايات المتحدة؛ فهي لا ترغب في تكرار العقوبات الأمريكية التي فرضت عليها في أكتوبر عام 2019، حين أقرت منظمة التجارة العالمية بأحقية واشنطن في فرض رسوم على واردات من الاتحاد الأوروبي تبلغ قيمتها 7.5 مليار دولار سنوياً بسبب الدعم المالي الأوروبي «المجحف» لشركة «إيرباص» لصناعة الطائرات. كما أن أوروبا التي قامت بإعداد إجراءات مضادة في قضية «بوينج»، وتنتظر من منظمة التجارة العالمية إجازة إجراءات مضادة على الولايات المتحدة بقيمة 12 مليار دولار، لا تتوقع صدور قرار لجنة التحكيم قبل مارس 2020، الأمر الذي يجعلها تواصل تأكيد انفتاحها على المناقشات مع واشنطن، والدعوة إلى التوصل إلى اتفاقات ودية معها، ولاسيما في ظل مناخ عالمي تسوده التوترات التجارية، منذ أن تولى ترامب رئاسة أمريكا، واستخدم فرض الرسوم الجمركية «العقابية» كسلاح في سياساته الاقتصادية والتجارية.

إن استعداد ترامب لنقل «حروبه التجارية» مع أوروبا إلى المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، الذي ينطلق، اليوم الثلاثاء 21 يناير، واجتماعه المتوقع مع رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، يأتي في وقت يتزايد فيه حجم التوتر التجاري بين بلاده وأوروبا، نتيجة تهديدات أطلقها ترامب مؤخراً بفرض تعرفات جمركية على دولها، لوجود مخاوف من خطة فرنسية تسعى إلى فرض ضريبة خدمات رقمية بنسبة 3%، ترى فيها واشنطن إضراراً بعالمقتها التكنولوجيين؛ مثل «جوجل» و«أمازون». كما أن الخطوة الفرنسية التي تم التصريح بها في ديسمبر الماضي، يُتوقع أن تتبعها خطوات مماثلة من بعض الدول الأوروبية؛ ما يجعل من «دافوس» هذا العام حلبة لمجموعة من التحديات المنتظر بحثها خلاله؛ كقضايا التغير المناخي، والنزاع في الشرق الأوسط، فضلاً عن الخلافات التجارية الأمريكية - الأوروبية، فيما لن يكون للصين حصة من هذا النزاع، وذلك بعد أن تمكن ترامب من تحقيق مكاسب كبرى، إثر الاتفاق التجاري الجزئي المبرم معها مؤخراً.

يعتبر خبراء ومتخصصون أن الاتفاق التجاري الصيني- الأمريكي بمرحلته الأولى منح واشنطن مكاسب عدة؛ حيث تعهدت الصين خلاله بزيادة وارداتها الأمريكية بنحو 200 مليار دولار لسنتين قادمتين، وزيادة مشترياتها الزراعية إلى ما قيمته 32 مليار دولار، والصناعية إلى 78 مليار، ومشترياتها من الطاقة إلى نحو 52 مليار، ومن الخدمات بنحو 38 مليار دولار، إضافة إلى أنها وافقت على بذل جهود أكبر في مكافحة «الغش والتزوير» بحماية حقوق الملكية الفكرية التكنولوجية.

وبالعودة إلى العلاقات الأوروبية-الأمريكية التي تدهورت منذ عام 2018، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي هو من أكبر الشركاء الاقتصاديين لواشنطن عالمياً، فقد شهدت هذه العلاقات توتراً بعد أن فرضت إدارة ترامب رسوماً جمركية على واردات الاتحاد، تلاها انتقاد المقترحات الأوروبية بفرض ضرائب على عمالقة التكنولوجيا، التي تسببت بتهديد أمريكا بفرض رسوم جمركية على بضائع فرنسية تقدر قيمتها بنحو 2.4 مليار دولار، معتبرة أن المقترح الفرنسي فيه تمييز ضد شركات التكنولوجيا الأمريكية.

وما يشير إلى عدم تراخي واشنطن عن زيادة ضغوطها على

الإمارات الأولى شرق أوسطياً في مؤشر الثقة العالمي



الأولى التي ضمت 12 دولة منها الهند والصين، فيما ضمت الفئة الثانية 9 دول أبرزها: جنوب إفريقيا وسنغافورة وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا، بينما ضمت الفئة الثالثة 7 دول، منها اليابان وإيرلندا وألمانيا وروسيا. وتصدرت دولة الإمارات دول العالم على صعيد أخلاقيات الممارسات التجارية. وفي معيار الثقة بوسائل الإعلام، جاءت دولة الإمارات في الترتيب التاسع عالمياً ضمن فئة الدول التي تحظى فيها وسائل الإعلام بثقة معقولة.

حلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى شرق أوسطياً، والرابعة عالمياً بمؤشر الثقة العالمي 2020، الصادر عن معهد «إيدلمان»، الذي جاءت نسخته العشرون تحت عنوان «الكفاءة والثقة»، وكشف عن تصدر الدولة في مجال أخلاقيات الممارسات والعمل الحكومي. وكشف المؤشر السنوي أن دولة الإمارات سجلت أعلى زيادة في نسبة التفاؤل للأعوام الخمسة المقبلة متقدمة 3 مراكز خلال العام الحالي لتحل الإمارات المرتبة الأولى شرق أوسطياً، والخامسة عالمياً على قائمة الدول الأكثر تفاؤلاً وتوقعاً لحدوث الأفضل خلال السنوات الخمس المقبلة. وتفوقت دولة الإمارات على صعيد الثقة بالحكومة لتأتي في المركز الرابع عالمياً ضمن فئة أكثر الحكومات ثقة في العالم. وفي الوقت الذي تم تقييم نسبة الثقة بالحكومة على محورين رئيسيين هما: الكفاءة والأخلاقيات، تصدرت دولة الإمارات دول العالم على صعيد أخلاقيات الممارسات الحكومية. وبالنسبة إلى قطاع الأعمال، جاءت الإمارات في المرتبة السادسة عالمياً ضمن الفئة

الإمارات ضمن الخمسة الكبار عالمياً في «بلوك تشين»



حلت دولة الإمارات في المرتبة الخامسة ضمن العملاقة الخمسة الكبار في تطبيق تقنية بلوك تشين والأولى إقليمياً، وفق تقرير حديث صادر عن «LinkedIn»، ونشره موقع «the coin republic»، وجاءت في المقدمة دول: الهند ومالطة وإستونيا وسويسرا بالترتيب. وقال التقرير إن دولة الإمارات موطن التطورات الرقمية، التي تحتضن كوكبة كبيرة من الضالعين في التكنولوجيا، وخاصة تلك التي تتمتع بخبرة واسعة في تقنية بلوك تشين. وقالت نشرة صادرة عن مركز الثورة الصناعية الرابعة والمنتدى الاقتصادي العالمي، إنه في حال نجاح دولة الإمارات في تطبيق تكنولوجيا بلوك تشين، فإنها ستلمس فوائد جمة في المجالات كافة، مضيئة أن استخدام التكنولوجيا لن يسمح بتخفيض التكاليف التشغيلية فقط، ولكنه سيدعم الأمن الرقمي للوثائق والمعاملات الوطنية وتسريع عمليات صنع القرار. وأضافت أن الدولة أرض صلبة لهذه التقنية، مشيرة إلى أن دبي بموجب استراتيجية بلوك تشين تطمح إلى أن تصبح محور المال وتطوير المهارات.

أسعار النفط ترتفع مع إعلان ليبيا حالة «القوة القاهرة»

ارتفعت أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها في أكثر من أسبوع، أمس الاثنين، بعد أن بدأ إغلاق قاعدتين كبيرتين لإنتاج الخام في ليبيا. وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 0.5%، إلى 65.20 دولار للبرميل بعد أن لامست في وقت سابق من الجلسة 66 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى لها منذ التاسع من يناير. وزادت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط بنحو 0.2%، لتسجل في آخر التداولات 58.77 دولار للبرميل بعد أن صعدت إلى 59.73 دولار، وهو أعلى مستوى لها منذ العاشر من يناير. وقالت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، الأحد الماضي، إن حقلين نفطيين كبيرين في جنوب غرب البلاد شرعا في الإغلاق بعدما أغلقت قوات موالية للقائد العسكري خليفة حفتر خط أنابيب. وأعلنت المؤسسة حالة القوة القاهرة على تحميلات الخام من حقلي الشرارة والفيل، وفقاً لوثيقة اطلعت عليها «رويترز». وقال المتحدث باسم المؤسسة الوطنية للنفط، إنه إذا استمر وقف الصادرات فإن ملء صهاريج التخزين سيستغرق بضعة أيام وسيقتصر الإنتاج على 72 ألف برميل يومياً. وكانت ليبيا تنتج حوالي 1.2 مليون برميل يومياً في الآونة الأخيرة.

الخدمة الوطنية وانعكاساتها الاجتماعية على الشباب الإماراتي «دراسة ميدانية على عينة من منتسبي الخدمة الوطنية»

عن تأدية الخدمة الوطنية على الشباب الإماراتي، والمعوقات التي تواجههم في أثناء فترة تنفيذ الخدمة الوطنية. وبلوغ هذه الغاية؛ فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، يتضمن الفصل الأول المقدمة ومشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهميتها وأهدافها، بالإضافة إلى مناقشة الإطار النظري للدراسة. أما الفصل الثاني؛ فقد تناول مفهوم الخدمة الوطنية ونشأتها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وانعكاساتها الاجتماعية؛ مستعرضاً جانب التعريف بقرار الخدمة الوطنية والاحتياطية وأهدافها وأسبابها، والنتائج المتوقعة من التفعيل. أما الفصل الثالث؛ فقد شرح منهجية الدراسة، ابتداءً من تحديد مجتمع الدراسة والعينة، مستعرضاً نتائج البيانات الميدانية وتوصيات الدراسة، كما تضمن الفصل التوصيات والاقتراحات في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة، وكذلك المراجع وأهم الملاحق التي استُخدمت في هذا البحث.

وكشفت نتائج الدراسة عن أن أغلب أفراد العينة يؤيدون قرار الخدمة الوطنية والاحتياطية في الدولة؛ وذلك بنسبة (87.9%)، ويرون أن الخدمة الوطنية تعد ضرورة أساسية من متطلبات عصرنا الحالي، ومن أهم أسباب انخراطهم في الخدمة حبهم، واستجابتهم لأوامر القيادة الرشيدة، ورغبتهم في خوض تجربة جديدة. وأوضحت نتائج الدراسة، أن معظم المُجندين يعملون في مختلف القطاعات الحكومية والخاصة؛ ولم يواجهوا صعوبات من جهات عملهم في تأديتهم الخدمة؛ مؤكدين أنهم مُنحوا حقوقهم الوظيفية كافة في فترة تأديتهم الخدمة، بينما واجهت قلة منهم صعوبات في جهات عملهم بهذا الشأن؛ وانعكس ذلك على حقوقهم؛ وكان أبرزها تأخر الترقية، وخصم العلاوات والبدلات، واقتطاع الراتب، وسحب الامتيازات والتأمينات. وأظهرت نتائج الدراسة أن الانعكاسات الاجتماعية الناجمة عن تنفيذ الخدمة الوطنية على الشباب الإماراتي - وهي التي ارتكزت عليها الدراسة - هي: «الجانب المجتمعي، أو الأنشطة العامة، إلى جانب العلاقات الاجتماعية، وجانب تقدير الذات، وجانب بناء الشخصية، والجانب الفكري والثقافي، والجانب الصحي، والجانب الوطني»، وجميعها عكست مؤشرات إيجابية من معظم أفراد العينة.

أصبح من الضروري لشباب الإمارات، أن يستوعبوا ما يحيط بمجتمعهم من تحديات وطموحات؛ وذلك من خلال إدراكهم القرارات والخطط الاستراتيجية في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ التي تعمل على إعدادهم وتمكينهم بمستوى عالٍ من الكفاءة. وقد تصدّر هذا الجانب أولويات التنمية الوطنية لدى الدولة، وحظي باهتمام كبير من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، وأصحاب السمو الشيخ أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات وأولياء العهود.

و غالباً ما يترتب على الخدمة الوطنية تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف الاستراتيجية التي تتمثل بالمحافظة على سيادة الدولة واستقرارها، وتعزيز قدراتها الأمنية والدفاعية، والمحافظة على استمرارية الأعمال، وتعزيز قدرة التعافي في حالات الطوارئ والأزمات، وزيادة الوحدة والتلاحم في المجتمع الإماراتي، وربط المواطنين بالتوجهات والطموحات الوطنية، والإسهام في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية.

ولعل من أبرز غايات تطبيق الخدمة الوطنية على الشباب الإماراتي: تعزيز مفهوم المواطنة في نفوسهم، وترسيخ حبهم لوطنهم ورغبتهم في العطاء والإخلاص لبلدهم والولاء لقيادتهم، هذا من جانب، ومن جانب آخر يحقق هذا القرار تنمية المقومات الشخصية القيادية لدى الشباب الإماراتي. ومن أجل ذلك، أولت الدولة جُل اهتمامها لعنصر الشباب والعمل على تحفيزه وتطويره لخدمة الوطن؛ تأكيداً لما ورد في المادة (43) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تنص على أن «الدفاع عن الاتحاد واجب على كل مواطن، وأداء الخدمة العسكرية شرف للمواطنين ينظمه القانون».

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الاتجاهات والخصائص الديمغرافية لمجنّدي الخدمة الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والانعكاسات الاجتماعية الناجمة



مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2019

1.3

مليار شخص

يعانون الفقر المتعدد الأبعاد (فقر الصحة ونوعية العمل والافتقار للأمان بفعل تهديد العنف) في 101 دولة تمت دراستها

84.5%

أكبر نسبة من فقراء العالم في منطقتي إفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا

نسب عدم المساواة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى:

أعلى نسبة: 91.9% جنوب السودان

أقل نسبة: 6.3% جنوب إفريقيا

نسب عدم المساواة في جنوب آسيا:

أعلى نسبة: 55.9% أفغانستان

أقل نسبة: 0.8% جزر المالديف

من بين 1.3 مليار شخص صُنّف كفقير:

663 مليون طفل دون سن الـ 18 عاماً

منهم 428 مليون دون سن الـ 10 أعوام

منهم في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

85%